الحقيقة؟ THE TRUTH?

كي لا يكونَ الآتي أعظم!

□ سماح إدريس

إلى جوزيف سماحة ونزيه أبو عفش

حَفَلت الأسابيعُ الماضيةُ بتحوُّلاتٍ زلزالية طاولت النظاميْن في سورية ولبنان، كما طاولت «المعارضةَ» و«الموالاةَ» والمثقفين على حدّ سواء. ومن الواضح أنّنا لن نستطيع أن نَفْهم ما جرى، ناهيك عن أن نتلمّسَ طريقًا خارج هذا النفق المتفجّر، إنْ لم نتوقّفْ عند جملة من الأخطاء والخطايا التي ارتكبتْها جميعُ هذه الأطراف.

❖ ❖ ❖

إنّ أحدًا لا يُمْكنه الدفاعُ عن الممارسات السورية في لبنان. صحيحٌ أنّ علينا ألاّ ننسى الدورَ السوري الكبيرَ في تخليصنا من اتفاق ١٧ أيار «النادر» (بتعبير الرئيس أمين الجميّل) ـ وهو نادرٌ حقًّا لأنّه (كما قال د. عزمي بشارة في جلسةٍ خاصة) يكرِّس تحالفًا بين العدوّ الإسرائيلي وفئةٍ من اللبنانيين خلافًا للاتفاقات العربية ـ الإسرائيلية الأخرى. وصحيح أنّ علينا أيضًا ألاّ نَنْسى الدماءَ الزكيّةَ السوريةَ التي امتزجتْ بدماء القوات اللبنانية ـ الفلسطينية المشتركة أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان عامَ ١٩٨٢. والأهمّ ألاّ نَغْفلَ عن الدعم الحاسم الذي قدّمه النظامُ السوري للمقاومة الوطنية اللبنانية من أجل تحقيق أولِ انتصارٍ عربي حقيقي عامَ ٢٠٠٠ على الاحتلال الإسرائيلي، وإنْ كان ذلك الدعمُ قد اقتصر في العقد الأخير الذي سَبَقَ التحريرَ على قوًى حزبية محدّدة (حزب اللّه وحركة أمل) يَسْهل التحكُّمُ السوريُّ بقرارها ـ حربًا أو سِلْمًا. وأخيرًا فإنّ علينا ـ حتى من منطلق المصلحة اللبنانية وحدها ـ أن نقدِّر وقوفَ النظام السوري إلى جانب المعارضة الفلسطينية الحالية والمقاومة العراقية، رغم أنّ ذلك بَدَأ بالتراجع من جرّاء الضغوط الأميركية.

كلُّ ذلك صحيح، ولكنّه لا يَطْمس الصورةَ السلبيةَ الطاغيةَ للسياسة السورية في لبنان: من وقوفها منذ اللحظة الأولى للدخول العسكري السوري إلى لبنان طرفًا في الخلافات اللبنانية ـ اللبنانية؛[1] إلى تصرّفات كثيرٍ من جنودها بمنطق الاستعلاء والخشونة حيال المواطن اللبناني العادي؛ إلى إسهامها «المشهود له» في تنميةٍ وترسيخ طبقةٍ لبنانيةٍ فاسدةٍ تبادلتْ وإيّاها المنافعَ الماديةَ. ولو حَبَّرْنا عشراتِ الصفحات لما استطعْنا أن نستقصيَ السلبيات التي أُخْضع لها لبنانُ على يد تحالفٍ لبناني ـ سوري كان أكثرُ أطرافه غيرَ معنيّ البتّةَ بالمصلحة الوطنية ولا القومية (بل كان بعضُ «الحلفاء» اللبنانيين من أصحاب السوابق في التعامل مع العدوّ الإسرائيلي، وارتكابِ المجازر بحقّ الفلسطينيين والمسيحيين والمسلمين). وقد اعترف الرئيس بشّار الأسد بأخطاء السياسة السورية في خطابه الأخير أمام مجلس الشعب، ولكنّ كلامَه يبقى ناقصًا ومبتورًا على طريقة «النقد الذاتي» الذي تَفَنَّنا به ـ نحنُ اليساريين العربَ ـ لكي لا نُصْلحَ ما خَرَّبْناه! وليْتَه، حرصًا على **مستقبل** العلاقات بين البلديْن (اللذيْن سيبقيان جاريْنِ شئنا أمْ أبيْنا)، جَرَدَ سلبيّاتِ السياسة السورية واللبنانية معًا، ولو اقتضاه ذلك خطابًا «كاستروياً» من سبع ساعات! أمْ أنّ تلك «السلبيات» هي جزءٌ متأصّلٌ في بنية الفكر القومي النظامي القديم، ولا يُمْكن تصحيحُها إلاّ ببنيانٍ فكري وتنظيمي جديد؟

أيًا يكن الجواب، فإنّنا لم نكن لنتمنّى أن يكون انسحابُ القوات السورية من لبنان استجابةً لضغوطٍ أميركيةٍ وأوروبية. ذلك أنّ «إذلالَ [سورية]، وتنافُسَ الزعماءِ الغربيين في إصدار التعليمات لدمشق، وإصرارَهم على ضرورة امتثالها للإرادة الغربية، تَسْتفزّ الضميرَ العربي.»[2] نعم، كنّا نتمنّى (غير أنّ السياسةَ ليست بالتَّمنّيات) لو خَرَجَ الجيشُ السوريُّ

١ ـ لنتذكّرْ أنّ القوات السورية جاءت إلى لبنان في الأصل، كما يقول روبرت فيسك (**الإندبندنت**، ٨ آذار ٢٠٠٥)، تلبيةً لدعوة «المسيحيين الموارنة من أجل حمايتهم من فلسطينيي ياسر عرفات!»

٢ ـ فهمي هويدي، **السفير** ١٥ آذار ٢٠٠٥.

باتفاقٍ عربيّ ما، ولكنْ ـ وسط غيابٍ فاضح لمؤسسات عربيةٍ جامعة كما هو حالُ الجامعة العربية ـ ليس ثمة مَنْ يَرْتق الخلافاتِ بين البلدان العربية.

لقد «أَكَلْنا الضَّرْبَ،» كما يقول التعبيرُ الشعبي، لبنانيين وسوريين، رغم أنّ بعضَنا يهلّل احتفالاً بالنصر المبين. المهمُّ الآن أن نَحدَّ من الخسائر قدْرَ المستطاع. فالخروجُ السوري قد لا يؤدّي، بالضرورة، إلى حلولٍ الديموقراطية في لبنان. ذلك أنّ البديلَ المطروحَ الآن هو تسوية أميركية ـ فرنسية (القرار ١٥٥٩) مكانَ التسوية الأميركية ـ السورية ـ السعودية (اتفاق الطائف)؛ ولا داعي إلى الاستطراد في الحديث عن نوايا السياستيْن الأميركية والفرنسية حيال لبنان ومقاومته، استنادًا إلى الماضي القريب والبعيد. ولكنّ الأهمّ الآن هو ألاّ يَعْتبر السوريون خروجَهم هزيمةً نكراءَ لهم. وبالمِثْل، فإنّ على المعارضة اللبنانية ألاّ تتصرّفَ وكأنّها انتصرتْ. فالحال أنّ سورية ماتزال «قوةً سلبية،»[1] وهي ما تزال قادرةً على التصرّف بكيْديّةٍ لن تَكُون في صالح أحد... إلاّ إسرائيل والغرب الاستعماري طبعًا. لقد عانى المواطنُ اللبناني العادي ممارساتِ الأجهزةِ السورية في لبنان، وبات يتُوق إلى أن تستفيد السلطةُ السوريةُ من خطاياها الفادحة، فتَعْمدَ إلى فسح المجال أمام الشعبين للتواصل الحرّ، الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، بعيدًا عن القمع والقيود. ولعلّ في ذلك طوباويةً لا تستقيم مع واقع السلطة السورية، ولكنّه الطريقُ الأوحدُ لعلاقات صحيّة بين البلديْن، بل ربّما بات هو الحلُّ الأوحدَ اليومَ لإبقاء سورية نفسِها في منأًى عن الأخطار العسكرية والاقتصادية الدولية. وليس «مصادفةً» في هذا الاتجاه (وهذا برسم دعاة الرفض المطلق لنظرية المؤامرة!) أنْ يلتقي مؤخّرًا مسؤولون أميركيون بارزون قادةَ المعارضة السورية في واشنطن (فريد الغادري وآخرين) للبحث في «مستقبل النظام السوري بعد الانسحاب من لبنان.»[2]

❖ ❖ ❖

أما السلطة اللبنانية فحدِّثْ عن أخطائها ولا حَرَج. وماذا يُمْكن أن نتوقَّعَ، أصلاً، من تَرْكيبةٍ بُنِيتْ على توافقات طائفية ـ ميلشيوية ـ سورية ـ سعودية (والسلسلة لا تنتهي، ولكنّها لا تتضمَّنُ بالتأكيد صفةَ «لبنانية ١٠٠٪» التي يتشدّق بها بعضُ المتظاهرين المعارضين)! وأقولِ ذلك لكي أنبّه إلى لزوم أن لا نتوهَّمَ أنّ «السلطةَ اللبنانية» هي فقط ذلك النظامُ الهزيلُ الذي جاء بعد تكليف الرئيس عمر كرامي رئاسةَ الوزراء قبل شهور. إنّ السلطة هنا تَشْمل كثيرًا من رموزِ ما يُسمّى بـ «المعارضة اللبنانية،» بمن فيهم، بل وعلى رأسهم، الرئيسُ المغفورُ له رفيق الحريري وعددٌ كبير من النوّاب والوزراء ورؤساءِ «الأحزاب» والهيئاتِ والنقابات والمجالس و«الصناديق» المنتفِعةِ ـ جميعها ـ من سياسات المحاصصة والرشاوى ومشاريع الإعمار و«الترضية.» فالسلطة اللبنانية التي حَكَمتْ منذ بداية التسعينيات (مع استثناءٍ قصيرٍ هو فترةُ تولّي سليم الحصّ رئاسةَ الحكومة بين عامَيْ ١٩٩٨ و٢٠٠٠) هي التي حَكَّمت «الأجهزةَ الأمنيةَ» برقاب العِباد، وهي التي رَسَّخت التبعيةَ للسياسة السورية (تحت شعار «تلازُم المساريْن»)، وهي التي استفادت وانتفعتْ من نظام الفساد والإفساد الذي تهاجمه «المعارضةُ» الآن.

ولكنّنا حتى لو اقتصرْنا الكلامَ على السلطة السياسية منذ مجيء الرئيس عمر كرامي إلى سدّة رئاسة الحكومة، بل ومنذ اغتيال الرئيس الحريري والضحايا الآخرين بشكلٍ أكثر تحديدًا، لَهَالَنا حجمُ «التخبيص» وانعدام المسؤولية اللذيْنْ ظَهَرَتْ بهما هذه السلطةُ أمام الناس. فها قد مضى ثلاثةٌ وأربعون يومًا على «الـ» جريمة[3] دون أن تَطْلع علينا هذه السلطةُ ولو بتقريرٍ واحدٍ عمّا جرى فعلاً: أهُو مُحصّلةُ عمليّةٍ «استشهاديةٍ» (كما وَصَفَها، بزلّةِ لسانٍ معيبةٍ، وزيرُ الإعلام المستقيل الخطيبُ البارعُ الأستاذ إيلي الفرزلي) نَفَّذها الفلسطينيُّ الأصولي (والفلسطينيون، و«الأصوليون» تحديدًا، هم دومًا كبشُ المحارق العربية والدولية) أبو عَدَس؟ أمْ هو مِنْ عملِ حجّاج لبنانيين؟ وإلى ما قبيْل صدور تقرير «لجنة تقصّي الحقائق الدولية» كنّا مانزال نَجْهل كيفيةَ حصول جريمة اغتيال الرئيس الحريري والضحايا الآخرين (الذين لا نَعْرف أكثرَهم، ولا يَعْلم معظمُنا أنّ مِنْ بينهم ثلاثةَ سوريين فقراءَ كانوا يبحثون عن عملٍ يُقيم أودَ عائلاتهم المسكينة): أبسيّارةٍ مفخّخةٍ، أمْ بتفجيرٍ من تحت الأرض (سارَعَ الإعلامُ العونيُّ عبر موقعه الالكتروني إلى اتّهام العمّال السوريين به، في لفتةٍ عنصريةٍ مجيدةٍ تَليق به!)، أَمْ بصاروخٍ من السماء؟ وبقيتْ جثّةٌ واحدة على الأقل (للشهيد عبد الحميد الغلاييني)، حتى اليومِ السابع عشر من الحادثة، مطمورةً تحت طبقةٍ رقيقةٍ من التراب دون أن تَكْشفها الأجهزةُ الأمنيةُ بحجّة الحرص على سلامة التحقيق، رغم أنّها (أي

---

١ ـ الرئيس سليم الحصّ، **السفير**، ٧ آذار ٢٠٠٥.

٢ ـ **النهار**، ٢٧ آذار ٢٠٠٥.

٣ ـ دأبتْ وسائلُ الإعلام التابعة للرئيس الحريري على وضع سابقة «الـ» قبل كلمة «جريمة» لوصفِ ما حدثَ ظهيرةَ الرابع عشر من شباط. وبلغ الأمرُ بتلك الوسائل أنْ راحت تؤرِّخ الأيامَ بما قبل الجريمة وما بعدها: «اليوم الثالث والثلاثون على الجريمة،» «اليوم الرابعُ والثلاثون على الجريمة...» وكأنّ ما حَدَثَ ذلك اليومَ المشؤومَ هو التعريفُ الجامعُ والمانعُ، بل هو النموذجُ البدئيّ لكلّ الجرائم، وبدايةُ تأريخٍ جديد.

الأجهزة) سَحَبتْ سيّاراتِ الموكب المحترقة الستّ (فضلاً عن سيارة ب. أم. دبليو لم تكن ضمن الموكب) إلى إحدى الثكنات! وحين نَطَقَ فخامةُ الرئيس إميل لحّود بعد طُولِ صمتٍ، وَصَفَ الجريمةَ بـ «الرِّزالة» (كذا)، وكأنّ ما حَدَث قَرْصةٌ في فَخذِ طفلٍ أوْ محضُ شتيمة.

ولم يكتفِ الرئيس لحّود بذلك، بل رَفَضَ الإصغاءَ إلى مطالب وفد المعارضة (المُكوَّن من النائب الشرس فارس سعيْد، والنائب التي كَشَّرتْ عن أنيابها حديثًا السيِّدة غُنوة جَلّول)، وذلك أثناء الاستشارات النيابية المُلْزِمة، بحجّةِ عدم تسميةِ ذلك الوفد مرشَّحًا لرئاسة الوزراء يَخْلف الرئيسَ المستقيلَ آنذاك. ثم أعاد فخامتُه تكليفَ الرئيس كرامي متيقِّنًا من أنّ التمديد (الذي مَتَّعه به الإخوةُ السوريون قبل شهور) هو سُنّةُ الحُكْم في لبنان، ومتوهِّمًا (ومعه الرئيس كرامي) أنّ التظاهرة الحاشدة التي نَظّمها حزبُ اللّه في ٨ آذار إنّما هي استفتاءٌ على شعبيّتهما (لحّود وكرامي) لا على رغبةِ أكثرية اللبنانيين (٦٥٪ منهم بحسب استفتاء **السفير**) في حمايةِ سلاح المقاومة.

كما بَدَت الحكومةُ الكراميةُ مهلهَلَةً، سقيمةَ الخطاب. وكان أفضلَ ما أنجَزَه كرامي بعد الاغتيال هو استقالتُه، التي يؤكّد الأستاذ نجاح واكيم في إحدى مقابلاته التلفزيونية أنّها جَنَّبتِ البلادَ دماءً كانت ستُراق بسبب نيّةٍ مبيَّتةٍ باقتحام المجلس النيابي. بيْدَ أنّ الرئيس كرامي عاد فقَبِلَ التكليفَ من جديد على أساس تشكيلِ حكومةِ اتحادٍ وطني، وهو أمرٌ مايزال متعثِّرًا إلى اليوم (٢٩ آذار) بسبب رفض المعارضة المشاركةَ في

الأهم الآن هو ألاّ يَعتبر السوريون خروجهم هزيمة نكراء لهم، وألاّ تتصرّف «المعارضة» اللبنانية وكأنّها انتصرت

الحكومة العتيدة قبل موافقة السلطات اللبنانية على إجراء تحقيقٍ دوليٍ لمعرفةِ كيفية حصول جريمة اغتيال الرئيس الحريري (ولا أحد يهمّه الضحايا العشرون الآخرون كثيرًا) وقبل إقالة (أو استقالة) رؤساء الأجهزة الأمنية الذين تتّهمهم المعارضةُ بتنفيذ الجريمة أو بالتواطؤ مع منفّذيها أو بالتثاقل والإهمال في أحسن الأحوال.

ومع ذلك ينبغي أن نقول إنّ السلطة اللبنانية لم يكن يُمْكنها أن توافِقَ، هكذا ومن دون أدنى مساءلة، على مطلبَي المعارضة. فليس المحقِّقون الدوليون حياديين دائمًا كما تَزْعم هذه المعارضة؛ ولنا في كذبة «أسلحة الدمار الشامل» في العراق دليلٌ كافٍ على أنّ الأمم المتحدة ليست حَكَمًا نزيهًا وإنّما هي محصّلةُ توازنِ قوًى عالميةٍ تَميل كَفَّتُه إلى الولايات المتحدة منذ سنوات. المعضلة أنّ المعارضة، وعائلةَ الرئيس الراحل، تتمسّكان بالتحقيق الدولي لخوفهما (وهو خوفٌ في محلّه) من أن تتلاعب «الأجهزةُ» بالقضاء اللبناني. وتتفاقم المعضلةُ إذا صَدَّقنا فتوى النائب بطرس حرب[1] التي تَقْضي بعدم قانونيّة أيّ لجنةِ تحقيقٍ مختلطة (دولية ـ لبنانية) بحسب المادة ١٠٠ من شرعة الأمم المتحدة التي تنصّ على أنّ الأمين العامّ وموظّفي الأمم المتحدة ـ في معرض قيامهم بواجباتهم ـ لا يَطْلبون ولا يَقْبلون توجيهات أيّ حكومة أو سلطة خارجية عن منظمة الأمم المتحدة. وعلى كل حال، فقد وافقت الدولة اللبنانية (في ٢٦ آذار) على لجنة التحقيق الدولية. أما استقالة قادة الأجهزة الأمنية طوعًا، أوْ محاكمتُها (كما اقترح الأمينُ العامّ لحزب اللّه في ١٦ آذار عبر قناة المنار)، فيبدو لنا أنّ ذلك سيكون الحلّ الأفضل لتخفيف التوتر الداخلي الحالي. ويَظْهر أنّ الأمور تسير في هذا الاتجاه مع طلب رئيس الاستخبارات ريمون عازار «إجازة» لمدة شهر!

❖ ❖ ❖

عند الكلام على المعارضة اللبنانية الحالية يجب دائمًا التمييزُ بين قسميْن أساسييْن.[2] القسم الأوّل يتألف من قوًى عارضتْ دومًا وجودَ القوات السورية في لبنان، وكانت (وبعضُها مايزال) على ارتباطٍ بالخارج الاستعماري، وعلى رأسها القواتُ اللبنانية وتيّارُ العماد ميشال عون. أما القسم الثاني فقد كان في السابق جزءًا لا يتجزّأ من السلطة القائمة، ويتضمّن: أ) تيّارَ الرئيس الراحل رفيق الحريري؛ و ب) تيّارَ الأستاذ وليد جنبلاط. إضافةً إلى هذيْن القسميْن الأساسييْن، ثمة حضورٌ جَهير (وإنْ كان قليلاً من الناحية العددية) لـ «حركة اليسار الديموقراطي»؛ فضلاً عن وزنٍ معنويّ يمثّله النائب نسيب لحود وبعضُ الشخصيات الثقافية المستقلّة.

إنّ إغفالَ هذا التنوّع في صفوف المعارضة أمرٌ خطير، لا لأنّه يقدِّم توصيفًا خاطئًا للحال فحسب، ولا لأنّه يَعْجز عن فهم الهبّة الشبابية العارمة التي شَكّلت المدَّ الشعبيّ لهذه المعارضة فقط ، بل لأنّه سيزيد أيضًا من حدّة القُصور عن اجتراح حلٍّ سياسيٍّ للأزمة اللبنانية الحالية، وسيُسْهم في بناءِ منصّة وثبٍ لبنانيةٍ للولايات المتحدة من أجل تحقيق «الشرق الأوسط الكبير» القائم على دولةٍ صهيونيةٍ جبّارة ودولٍ عربيةٍ ضعيفةٍ ومُلْحَقة.

هذه القوى كانت على شيء من التنسيق قبل ١٤ شباط، ولكنّ جريمةَ ١٤ شباط قَرَّبتْ بينها إلى درجة التوحّد. غير أنّه توحّدٌ مزعومٌ لن يَلْبث، بعكس تأكيدات وليد جنبلاط شبهِ اليومية،

١ ـ **السفير**، ١٩ آذار ٢٠٠٥.

٢ ـ داغر، **السفير**، ١٦ آذار ٢٠٠٥.

أن يَنْفرط، لا بسبب انتهازيةِ كثيرٍ من المنخرطين الجُدُدِ فيه فحسب، ولكنْ أيضًا ـ وبالدرجة الأُولى ـ لأنّ الكتلة «السُّنيّة» كانت وماتزال تعبِّر في جلساتها الخاصة (وأحيانًا على لسان نوّابٍ سُنّةٍ غدوْا أشاوسَ في الفترة الأخيرة) عن عدم رضاها عن وجودها إلى جانب جبران تويني وبيار الجميل وأضرابهما. وليس مصادفةً أن تؤكّد النائب بهيّة الحريري، في خطابها بمناسبة مرور شهر على اغتيال شقيقها، «ثوابتَ» تيّارها: عروبةَ لبنان، ودعمَ القضية الفلسطينية، وإعادةَ بناء روابط سورية ـ لبنانية جديدة وصحّية؛ فهذه كلُّها ثوابتُ تتعارض تعارضًا صارخًا مع توجُّهات اليمين الطائفي العنصري داخل المعارضة نفسها. يُضاف إلى ذلك تقلُّبُ مواقف الوزير جنبلاط، بحيث لا يُمْكن أحدًا الرهانُ على بقائه في المعارضة (أو في أيّ مكانٍ آخر) وقتًا طويلاً؛ وقد سبق أن بدّل مواقفَه جذريًا بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ولا يُستبعد أن يعود رأسَ حربة «المشروع السوري» في لبنان، بعد دعوته العلنيّة إلى الانتداب!

اتّسمت المعارضة، بشكل عامّ، ببؤسٍ بالغٍ في طرح الشعارات. ومردُّ هذا البؤس إلى تناقض الشعارات الجديدة التي يَطْرحها بعضُ أقطابها مع شعاراتهم وممارساتهم السابقة في أحسن الأحوال، أو إلى تناقُضها مع المبادئ الوطنية الجامعة في أسوإها. خذْ مثلاً شعارَ «السيادة،» إذ يبدو لافتًا هنا أنّ معظم أطراف المعارضة تُغْفل السيادةَ اللبنانيةَ على مزارع شبعا التي ماتزال رازحةً تحت الاحتلال الإسرائيلي. كما تُغْفل مسألةَ عودة اللاجئين الفلسطينيين (وهم أكثرُ من ثلاثمئة ألف في لبنان)، وهي مسألةٌ تشكّل الردَّ الأوحدَ على التوطين الذي تؤكّد المعارضةُ أنّها تَرْفضه رفضًا باتًا. ثم إنّ المعارضة (في حدّ علمي) لم تَرْفع طوال تظاهراتها الكبرى شعارَ عودة الأسرى اللبنانيين من السجون الإسرائيلية، مع أنّ بقاءهم هناك طعنةٌ نجلاءُ في صميم السيادة اللبنانية. علاوةً على ذلك فقد كشفت الأيامُ الأخيرة كذبةَ النزعة السيادية لدى أطراف المعارضة: ذلك أنّنا لم نَسْمعْ واحدًا من قادتها يُطالب بعدم استقبال دايڤيد ساترفيلد (نائبِ مساعِد وزيرة الخارجية الأميركية و«المندوب السامي» الجديد) أو على الأقلّ يندّد بتصريحه في ٢٥ آذار حين دعا القوى (**اللبنانية**) الحليفةَ لسوريا وإيران إلى عدم التدخل في شؤون الشعب اللبناني! صحيح أنّه «أوضح» في اليوم التالي أنّه يَقْصد «الأطرافَ الخارجية» فقط، إلاّ أنّ «زلّة لسانه» السابقة هي التي تعبِّر فعلاً عن قصده الحقيقي، تمامًا مثلما عَبَّرتْ «زلّةُ لسان» رئيسِه بوش عن مشاعره «الصليبية» ضدّ الإسلام! ولا يستغربن أحدٌ إنْ عَمَدَ الحُكْمُ اللبناني الجديد (بعد فوز المعارضة المرجَّح في الانتخابات النيابية) إلى وضع القيود على حرية التعبير ضدّ الصهيونية والصهاينة (على خطى اتفاقية ١٧ أيار) بحجّة الحفاظ على السيادة![1]

وبَلَغَ الأمرُ ببعض دعاة السيادة في جبهة المعارضة أمثال الأستاذ وليد جنبلاط أن طالبوا بحمايةٍ دوليةٍ للبنان، وبنوعٍ من «الانتداب» عليه. فأيّةُ سيادةٍ هي تلك التي تَقْبل أن تُحِلّ احتلالاً أجنبيًا أو وصايةً أجنبيةً ما، مكانَ احتلالٍ أو وصايةٍ أجنبيةٍ أخرى؟ لكنّ العَجَب سيَبْطل حين نَعْلم أنّ «الجرثومة» (پول وولفوويتز) التي تمنّى جنبلاط أن تُقْتَلَ بصاروخ المقاومة العراقية قبل شهور قد أصبحت اليومَ، بلسان جنبلاط، مثالاً على «العقل الديموقراطي الغربي.» وسيَبْطل العجبُ أيضًا حين نَسْمع جنبلاط يأسف لمواقفه القومية السابقة من الاحتلال الأميركي للعراق، فيَمْتدح على شاشة LBC (٣ أو ٤ آذار) الديموقراطيةَ الجديدةَ التي «سَمَحَتْ لثمانية ملايين عراقي بالانتخاب.» إذنْ، الانتداب لا يتناقض مع السيادة إذا جاء بمرشَّحي التوبة الجديدة! ومن هنا نستطيع أن نَفْهم لماذا يُصرّ قادةُ المعارضة على الانسحاب السوري الفوري والكامل **قبل** إجراء الانتخابات النيابية، مع أنّ مثل هذه الانتخابات جَرَتْ ـ وبديموقراطيةٍ كما يقولون ـ في فلسطين والعراق المحتلَّيْن. ولكنْ، احتلالٌ عن احتلالٍ يَفْرق[2]: فالاحتلالُ السوري حين نستدعيه لدفع القوات اللبنانية ـ الفلسطينية المشتركة عامَ ١٩٧٦ (كما فَعَلَ اليمينُ اللبناني) جيِّدٌ ولا يَمَسُّ السيادةَ؛ والاحتلالُ الإسرائيلي حين نستدعيه ونتحالفُ معه جهارًا نهارًا لطَرْدِ «فلسطينيّي ياسر عرفات» (كما فَعَلَ اليمينُ نفسُه عام ١٩٨٢) لا يَنْتهك تلك السيادةَ البَتُولَ؛ والانتدابُ (الأوروبي؟) حين نَسْتدعيه لطردِ الاحتلال السوري (كما يَفْعل قائدُ المعارضة، في هذه اللحظة طبعًا) شكلٌ من أشكال صون السيادة اللبنانية!

إنّ الأجنبي ـ حتى لو اعتَبَرْنا «السوري» كذلك ـ ليس خادمًا عندكم، يا دعاةَ السيادةِ، ويا عباقرةَ التكتيكِ المرحلي والدهاءِ السياسي. فللأجنبي مصالحُه الدائمة، وهو لن يَرْحل عن أرضنا بمجرّد أن «يَكْنس الوَسَخَ» (وهذا من تعبيرات بعض أطراف المعارضة العنصرية)، بل سيُرسِّخ دعائمَه ومنافعَه السياسيةَ والاقتصاديةَ والعسكريةَ كما فَعَلَ «الاحتلالُ السوري» طوال ٢٩ عامًا في لبنان، وكما فَعَلَ الاحتلالُ الإسرائيلي على امتداد ٢٢ عامًا في لبنان أيضًا، وكما يَفْعل الاحتلالُ الأميركيُّ للعراق منذ عام ٢٠٠٣. وكنّا نظنّ أنّ هذا أمرٌ بدهيّ لدى جهابذةِ السياسة، ولكنّه ليس كذلك على ما يبدو. وما يُؤْسَفُ له حقًا ليس سياسات السياسيين المتقلِّبين، ولا السياسيين الثابتين على مواقفهم الاستعلائية والشوفينية، وإنّما التحاق فئات شعبيةٍ واسعةٍ بهم، ومن مختلف الطوائف (باستثناء معظم «الشيعة،» والحمدُ للّه!). ومن المؤكّد

١ ـ كمال ذبيان، جريدة **الديار**، ٢٧ آذار ٢٠٠٥.

٢ ـ باستعارة من الشهيد غسان كنفاني: «خيْمة عن خيمة تَفْرق!»

أنّ الشعبَ اللبناني ذاق الأمرَّيْن، كما ذَكَرْنا، على يد المخابرات السورية، فاندفعتْ أقسامٌ كبيرةٌ منه خلف تظاهرات ساحة الشهداء. ولكنّ ذلك لا يعني أن يَسْتقيلَ العقلُ النقديُّ، واليساريُّ تحديدًا، من دَوْره، وأن يَنْدفعَ إلى «تبنّي» هذه الهبّةِ الشبابيةِ «تبنِّيًا أبويًا.»[1] والحقّ أنّ ثمة «جوًا من الإرهاب الفكري تمارسه المعارضة»[2] هنا: فإنْ لم تكن مع الجماهير في الساحة (ساحة الشهداء فقط طبعًا) فإنّ وطنيّتَكَ وسياديّتَكَ واستقلاليّتَكَ مطعونٌ فيها. وهذا الجوّ هو الذي سَمَحَ بتغييب الأهداف الحقيقية لقرار ١٥٥٩، الذي يشكّل أحدَ دوافع الانقسام اللبنانيّ الحاليّ (بعد قرار التمديد للرئيس لحّود واغتيال الرئيس الحريري) وأحلّ مكانَها أهدافًا / شعاراتٍ أخرى عن «السيادة والحرية والاستقلال.»

إنّ القرار ١٥٥٩ لا يتوخّى، كما يروِّج قادةُ المعارضة، تحقيقَ أيٍّ من تلك الأهداف/ الشعارات. بل هو لا يتوخّى طردَ «السوري» من لبنان لو كانت السلطاتُ السوريةُ قد أذعنتْ للمطالب الأميركية ـ الأوروبية، وعلى رأسها: نزعُ سلاح حزب اللّه، و«التعاونُ» الكامل مع خريطة الطريق الفلسطينية ـ الإسرائيلية. إنّ بعضَ أطراف المعارضة، كما ذَكَرْنا، كانوا أكثر المنتفعين من «السخاء» السوري، ولا يَجُوز لأيّ عاقل أن يَسْمح لهم بأن يَخْدعوه بكذبةِ «الاضطهاد» التي يَزْعمون أنّهم سَكَتوا عنها طوال عقود من أجل «المصلحة الوطنية»: فقد سَرَقوا

القرار ١٥٥٩ لا يتوخّى طردَ «السوري لو كانت السلطات السورية أذعنتْ للمطالب الأميركية ـ الأوروبية بنزع سلاح حزب الله و«التعاون» الكامل مع خريطة الطريق

ونَهَبوا وأَهْدروا واضطَهدوا (لا اضطُهِدوا) بغطاءٍ ودعمٍ من بعض الأجهزة السورية واللبنانية. بل كان بعضُ «المعارضين،» كما يقول الوزيرُ المستقيل ألبير منصور، «بين أيدي الأجهزة الأمنية حتى لا أقول بين سيقانها... وكان غازي كنعان 'لابِسْهُمْ'.»[3] ثم تبدّلتْ «وجهةُ الرياح الإقليمية والدولية» (كما يَكْتب كميل داغر)، فقَلَبُوا لداعميهم ورُعاتهم الأوائلِ ظَهْرَ المِجَنّ، وراحوا يروِّجون أمامَ طوائفهم وأمامَ الشعب عامةً كذْبةَ السيادة والحرية والاستقلال، القادمةِ جميعها على القاطرة رقم ١٥٥٩.

إنّ القرار ١٥٥٩ لا يَهْدف إلى إحلال هذه الأهداف والشعارات (النبيلة في ذاتها)، بل هو تتمّةٌ لخطّةٍ أميركيةٍ قديمةٍ عَبَّرَ عنها تقريرٌ أميركي شهير نُشِرَ عام ١٩٩٦ بعنوان: A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm. ومؤدّى هذه الاستراتيجية هو حلُّ مشاكل إسرائيل عبر «زعزعة destabilising» جيرانها الخطرين. فـ «بعد الخلاص من العراق» تَدْعو هذه الدراسةُ إسرائيلَ إلى «القبض على زمام المبادرة الإستراتيجية على امتداد حدودها الشمالية من خلال الاشتباك مع حزب اللّه وسورية وإيران...»[4] ويبدو أنّ الإدارةَ الأميركية والكيانَ الصهيوني قد وَجَدا الفرصةَ سانحةً للخلاص من المقاومة اللبنانية بعد تواتُر الأنباء عن تعاظُم الترسانة الإيرانية (التي يُقال إنّها ستُفيد ٥٠٠ مصنع في حال استخدامها لأهدافٍ تنمويّة) وبعد تسرُّب شائعاتٍ عن تملُّكِ حزب اللّه أكثرَ من ١٢ ألف صاروخ متطوّر، بعضُها من طراز «فجر ـ ٥» الإيراني ويَبْلغ مداها أكثرَ من ٥٤ ميلاً، وقد يصل إلى تل أبيب وحيفا! وقد نَقَلَتْ بعضُ الجرائد البريطانية تفاصيلَ خطةٍ إسرائيلية ـ أميركية لضرب المنشآت النووية الإيرانية، وبَيَّنتْ مخاوفَ إسرائيل من أعمالٍ انتقامية قد يقوم بها حزبُ اللّه حالَ بدء ذلك الهجوم، بما «يُعطي إيرانَ ميزةً لرَدْعِ أميركا عن ضرب منشآتها النووية.»[5] ولم يُخْفِ وزيرُ خارجية العدوّ ولا رئيسُ أركان جيشها دورَهما الأساسيَّ في استصدار القرار ١٥٥٩؛ كيف لا وإسرائيلُ هي المستفيدُ الأوّلُ منه لأنّه يحقّق ـ في حال تنفيذه ـ الثأرَ مِنْ عدوِّها الأبرز (حزب اللّه) الذي تتّهمه أيضًا بدعم الحركات الفلسطينية المسلّحة داخل فلسطين؟

إنّ فضيلةَ النظام السوري الأبرزَ (وربّما الأوحدَ) في هذا الصّدد، كما أرى، هي رفضُه التورُّطَ في نزع سلاح حزب اللّه. ولذلك تمّ الضغطُ الأميركي ـ الأوروبي عليه لسحب جيشه من لبنان فورًا، على أملِ أن تتولّى إسرائيلُ أو الجيشُ اللبناني تلك المهمةَ المشؤومةَ (إنْ لم يتخلَّ الحزبُ طوعًا عن سلاحه، كما يَأْمل الأميركيون). والمؤسف أن يتصدّى «اليسارُ الديموقراطي،» الذي بات جزءًا من المعارضة وإحدى «مدرَّعاتها الفكرية» أيضًا، لمهمّة تسويغ الديموقراطية القادمة بالتساوق والتزامن والتصادف مع القرارات الدولية أو «اللحظةِ الدّوليةِ المؤاتية،» بدل أن يَفْضح الخطةَ الأميركية ـ الإسرائيلية القديمة. ولكنْ ماذا كنّا سنتوقّع من يسارٍ لا يكفّ منظِّروهُ «الروحيّون» (أمثال الرفيق كريم مروّة) عن ترداد إيجابياتِ الديموقراطية العراقية الحالية مقارنةً (ولماذا المقارنة؟!) بحُكْم صدّام، ويُعْلن قادتُه الميدانيون استعدادَهم للدفاع عن «جميع» شخصيات المعارضة[6] ـ أيْ بمن في ذلك الرئيسُ أمين

---

١ ـ ٢ ـ جوزيف سماحة، **السفير**، ٥ آذار ٢٠٠٥.

٣ ـ **السفير**، ٢ آذار ٢٠٠٥.

٤ ـ www.israeleconomy.org/strat1.htm. والتقرير من إعداد «معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية» وهو نتيجةُ نقاشٍ جرى في «إسرائيل» مع صنّاع قرار أميركيين من بينهم: ريتشارد بيرل، وجايمس كولبرت، وتشارلز فيربانكس (جونيور)، ودوغلاس فايث.

٥ ـ حسن الأمين، **الرأي الآخر**، العدد ١٥ آذار ٢٠٠٥، ص ٧.

٦ ـ كما جاء على لسان الرفيق إلياس عطا اللّه على قناة الجزيرة في ٥ آذار ٢٠٠٥، وذلك في معرض ردّه (إنْ لم تَخُنّي الذاكرة) على الوزير وئام وهّاب.

الجميّل، صانعُ اتفاق ١٧ أيار «النادر»؟ وهل كنّا سنتوقّع غيرَ ذلك من يسارٍ يَعتبر أنّ نموذجَه التحريريَّ الأمثلَ هو النموذجُ الفلسطيني الرسمي؟ فقد جاء في بيان لحركة اليسار الديموقراطي: «إنّنا ماضُونَ في معركةِ انتزاع القرار الوطني اللبناني المستقلّ، وسنَنْجح في ذلك كما نَجَحتْ من قَبْلنا القيادةُ الوطنيةُ الفلسطينيةُ، وعلى رأسها ياسر عرفات، في رفض مقولة 'فلسطين جنوبُ سوريا' [جنوبُ أيّ بلدٍ إذن؟!]، ومَضَتْ في معركتها لاسترجاع فلسطين...»[1] فإذا كان نموذجُ السلطة الفلسطينية، وقيادةِ منظمة التحرير، هو الذي يتّبعه يسارُ المعارضة اللبنانية، فهل سنَطْمع في استرجاع ٢٢٪ من أرض لبنان، وفي تقسيم هذه إلى بانتوستانات دونما تواصُلٍ جغرافيّ، وفي إبقاءِ «اللاجئين» اللبنانيين في الشتات؟!

لسنا متيمِّمين بحزب اللّه. وينبغي ألاّ نَنْسى أنّ هذا الحزب يتبنّى عقيدةً دينيةً هي أبعدُ ما نكون عنه، نحن القوميين العربَ العلمانيين واليساريين؛ وأنّه أَسْهم، عَبْرَ تحالفه مع حركة أمل، في إسقاطِ رموزٍ وطنيةٍ وديموقراطيةٍ في الانتخابات (على رأسها الأستاذ حبيب صادق)، وفي احتكار المقاومة الوطنية على حساب تنظيمات يسارية وقومية كانت هي المبادرةَ إلى إطلاق المقاومة المسلّحة عام ١٩٨٢ بل وقبل ذلك أيضًا. وسلسلةُ اعتراضاتنا على حزب اللّه لا تنتهي، وأهمُّها ارتباطُهُ الوثيق بالسياستيْن السورية والإيرانية. ويجب ألاّ نَصمْتَ عن ذلك كلّه بحجّة «أولويّات» المعركة. ومع ذلك، فإنّ مكافأةَ حزب اللّه على إسهامه الأبرز في تحرير أرضنا عامَ ٢٠٠٠ لا يكون بتبنّي رغبةِ بعضِ أطراف المعارضة في تنفيذ القرار ١٥٥٩ القاضي بنزع سلاح المقاومة، أو بتبنّي رغبتهم في أن يسلِّم الحزبُ سلاحه إلى الدولة «من تلقاء نفسه!» فالعدوّ مازال على الأبواب، وهو يتربَّص بقادة المقاومة لاقتناصهم واحدًا واحدًا، وشبعا مازالت أسيرةً، والأسرى ما زالوا أسرى، والطائراتُ والمدرَّعاتُ الإسرائيليةُ مازالت تَنْتهك سماءَنا وأرضَنا، واللاجئون الفلسطينيون في لبنان مازالوا محرومين من حقّهم في العودة إلى بيوتهم في فلسطين.

❖ ❖ ❖

لن يستقيم نقدُنا ولن يَكْتمل إنْ لم نأخذْ في الاعتبار الدورَ الهامَّ، والسلبيَّ في معظمه، الذي أدّته للأسف غالبيةُ المثقفين في لبنان. فباستثناءِ قلّةٍ قليلةٍ، ولكنّها محترمةٌ ومميّزة، على رأسها جوزيف سماحة وكميل داغر وأسعد أبو خليل وإبراهيم الأمين، انجرف أكثرُ الكتّاب اللبنانيين ما بعد اغتيال الحريري في مواقفَ تراوحتْ بين الترويج لسلسلةٍ من عمليات التزييف بحقّ الرئيس الراحل وسياسته بما يَخْدم الشعاراتِ التي تَزْعم قادةُ المعارضة أنّه كان يناضل في سبيلها (السيادة، رفض الوصاية السورية، بناء دولة المؤسسات، حرية الوطن والمواطن) من جهة، وبين ركوبِ موجةِ المعارضة وتبنّيها تبنّيًا أبويًا يَحُول دون أيّ تطويرٍ حقيقيٍّ وتقدُّميٍّ لها.

١ـ فلنبدأْ أولاً بالتزييف الذي أَسْبغوه على سياسات الرئيس الراحل، مع الاعتذار مسبَّقًا إلى محبّيه؛ فالحقيقة يجب ألاّ تُطاولَ قتلةَ الرئيس المجرمين أيًا كانوا فحسب، وإنّما قَتَلَتَها هي أيضًا. إنّ «ذِكْرَ مَحاسنِ موتانا» مبدأٌ دينيٌّ قد يكون أخلاقيًا ونبيلاً، ولكنّه قد يَغْدو تعميةً لن تقود إلاّ إلى إعادة إنتاج (بل وتعزيز) السياساتِ الخاطئة والمضرّة في المستقبل.

لا شكّ في أنّ الرئيس الحريري كان ذا إيجابياتٍ لا يُنْكرها إلاّ المُغْرِضون. فقد أَسْهم في وقف الحرب، عَبْرَ رعايته (ورعايةِ المملكة السعودية أساسًا) لاتفاق الطائف. وكان ذا دورٍ أساسيّ في بناء «تفاهم نيسان» عامَ ١٩٩٦ بين المقاومة الإسلامية والعدوّ الإسرائيلي، وهو تفاهُمٌ شرَّع عَمَلَ المقاومة الرَدْعي. كما ساعَدَ الحريري (باعتراف السيّد حسن نصرالله) في عودة الأسرى من سجون الاحتلال الإسرائيلي، وفي استعادة جثامين الشهداء (ومِنْ بينهم هادي نصرالله، ابنُ الأمين العامّ لحزب اللّه). ولا يُمْكن أن نُنْكر دورَه في تعليم أكثر من ثلاثين ألف طالب على نفقة مؤسّساته، وفي إنشاءِ مستشفياتٍ وجامعاتٍ ومشروعاتٍ أفادت من خدماتها كافةُ المناطق اللبنانية إلى هذا الحدّ أو ذاك، وبغضّ النظر عن الفوائد (ولاسيّما السياسية والدِّعائية) التي جناها منها.

ولكنْ هل يبرِّر ذلك كلُّه «أَسْطَرَةَ» الحريري كما فَعَلَ كثيرٌ من المثقفين اللبنانيين، إلى حدّ دعوةِ الزميل أحمد بزّون إلى «عدم المسّ بالحريري بكلمةِ سُوء» وإلى «تحذير» الناس من «المسّ برمزٍ وطنيٍّ على هذا القدْر من الإجماع... لأنّ للرموز لعنةً تُشْبه لعنةَ الفراعنة»[2]؟! ألسنا هنا إزاء مصادرةٍ ترهيبية يَقُوم بها مثقفٌ حداثيٌّ يُفْترض ألاّ يضع أمرًا فوق مستوى النقد، فإذا به يُشرِّع «تطويبَ [الرئيس الحريري] قدّيسًا لبنانيًا بامتياز»؟ كما بَلَغَ الأمرُ ببعض المثقفين الآخرين، أمثال المحامي مصطفى يوسف حمّود، أَنْ رَفَعَه إلى مرتبة السيّد المسيح («وما فَجَّرُوه وما قَتَلُوه ولكنْ شُبِّه لهم!»).[3] وبلهجةٍ تعبِّر عن عقدةِ نقص دونيّةٍ غيرِ مبرَّرة، صَرَخَتْ أُميْمة الخليل (أهي المغنيّةُ صاحبةُ الصوت البديع؟) تخاطِب الشهيدَ الحريري: «يبدو أنّك كبيرٌ جدًا علينا. ما منِسْتاهلك!»[4]

١ ـ **السفير**، ٥ شباط ٢٠٠٥.
٢ ـ **السفير**، ١٥ آذار ٢٠٠٥.
٣ ـ **السفير**، ٢٤ شباط ٢٠٠٥.
٤ ـ **السفير**، ٧ آذار ٢٠٠٥.

وإذا انتقلنا إلى المثقفين الآخرين فماذا نَسْمع أو نقرأ؟ پول شاوول يصف الحريري (على ذمّة برنامج «خلّيك بالبيت») بأنّه «شاعرُ الأمكنة»! ويَزْعم علي حرب على شاشة تلفزيون المستقبل أنّ تفكير الحريري «مركَّبٌ،» «خلاّقٌ،» «متعدِّدُ الوجوه،» بل يرى أنّه «مثقفٌ ما بعد حداثي» (أإلى هنا وَصَل الناقدُ الأبرزُ لـ «أوهام النخبة»؟). ويتأنّى رضوان السيِّد (الذي يؤكّد على شاشة المستقبل أنّه كان يَكْتب خطاباتِ الرئيس الحريري بنفسه بعد عام ١٩٩٢) في اختيار مفرداته، فيردّ على المثقفين الذين شكّكوا في مشروع الحريري الإعماري قائلاً إنّ بناءَ المطار (الذي يَسَعُ ٦ ملايين مسافر) والأوتوستراداتِ الضخمة هو الطريقةُ المثلى «لإطعام الفقراء،» مغفلاً حجمَ الديون التي راكمَها ذلك الإعمارُ (ضِمْن أمورٍ أخرى) على كاهل الشعب اللبناني. وتَمْتدح إحدى المثقفات اليساريات (على تلفزيون المستقبل أيضًا) جوَّ «الحريّة» التي تمتّع بها المثقفون أيّامَ الحريري (وهو ما سنناقش صحّتَه بعد قليل). وتتغنّى منى فيّاض بعصامية الرئيس الراحل مستخدمةً تعبيرًا إنكليزيًا (self-made man)، متناسيةً أنّ نقطة الانطلاق الرئيسة لثراء الحريري البليوني[1] هي رضى العائلة السعودية المالكة عن سرعة تنفيذه لأحد مشاريعها. ويَنْعته زاهي وهبي بأنّه «عَرَبْرالي،» «مزيجٌ فريدٌ ونادرٌ بين الانتماء العربي الأصيل والانفتاح

لا يجوز لأيّ عاقل أن يسمح لـ «المعارضين» بأن يخدعوه بكذبة «الاضطهاد» التي يزعمون أنّهم سكتوا عنها طوال عقود من أجل «المصلحة الوطنية»

الليبرالي الرحب»[2] (وكان وهبي قد قال لجريدة **السفير** أيضًا إنّه يفكّر، بعد اغتيال الحريري، في تركِ الإعلام، والعودةِ إلى الشعر والكتابة، أو... الهجرة). ويبرِّئ وجيه كوثراني الرئيسَ الحريري من «إغراق البلد بالدَّيْن الكبير،» راميًا بالمسؤولية على «ثقافة الهدر والفسادِ والإفسادِ والنظامِ الزبائني المعتَمَدِ لدى الطبقة السياسية اللبنانية»... على أساس أنّ الحريري لا يمتّ إلى هذه الطبقة بصِلة، وإنّما «اضطُرّ أحيانًا للتعايش والمكابدة مع مسارٍ تسلُّطي.»[3] ويعتبر الرفيق زياد ماجد أنّ المشروع الحريري تحوّلَ ـ مع صعود «المشروع الأمني» ـ إلى «مشروع سياسي استقلالي وسيادي،»[4] وكأنّ الحريرية لم تَحْفلْ بسماتٍ زبائنيةٍ ولم تتحالفْ مع رموز الوصاية السورية والهيمنة الطائفية!

شو القصّة يا إخوان؟

أليس من المفترض أن يكون المثقفُ حافظًا للذاكرة، أمْ أنّ دوره يَقْتصر على أن يكون برغيًا في «صناعة الحريري» أو أداةً في «تصنيع الحريرية»؟[5] والحقّ أنّ الصناعةَ والتصنيعَ يَسِيران سَيْرًا حثيثًا، يومًا بعد يومًا، بل لحظةً تلو لحظة، ولاسيّما عبر تلفزيون المستقبل وجريدة **المستقبل** و«إذاعة الشرق» التابعة كلّها للرئيس الراحل. هكذا، مثلاً، يتباهى پول شاوول[6] بأنّ «الشباب» أنْتجوا حتى اللحظة ٨٠ شريطًا غنائيًا في رثاء الحريري والتغنّي بمزاياه، دون أن يَنْبس بكلمة عن **مستوى** هذه الأغاني التي أُنْتجتْ خلال أيام (وبعضُها ربّما خلال ساعات)، وهو الذي عُرف عنه نقدُه لفنّ المناسبات. أليس غريبًا أن تُصبح هذه «القصائد» المغنّاة محطَّ تبنٍّ حداثويّ مجيد، ومعظمُها محضُ تركيبِ قافيةٍ على قافية: فإذا وَرَدَتْ كلمةُ «رفيقْ» في الشطر الأول تبعَتْها ـ دون أدنى سؤال ـ كلمةُ «طَريقْ» في الشطر الثاني؛ وإذا وَرَدَتْ كلمةُ «بَيْروتْ» في الأول لحقَتْها ـ بالتأكيد ـ كلمةُ «بِيْمُوتْ» في الثاني؟! هذا ناهيكم عن تقيُّؤ معظم هذه «القصائد» المغنّاة لكذبة التعايش الطائفي: فكُلّما ذُكِر «الصليبُ» تَبِعَه «الهلالُ،» وكلّما قُرِعتْ أجراسُ الكنائس حِدادًا على الحريري رَدَّد صداها ـ من دون أدنى شكٍّ ـ أذانُ المساجد. ومع ذلك لا نجد المثقفَ العلمانيَّ، الذي يؤْمن بالإبداع والمواطنةِ والوعي المدني، إلاّ مدّاحًا للتسطيح... و«للشباب» كيفما كانوا.

فلنُنْعِشْ ذاكرتَنا قليلاً، أيُّها الأصدقاء الذين تَحْملون شعارات السيادة والحريّة والاستقلال وحقوق الإنسان وبناء الدولة والمؤسسات، ومكافحة الهدر والفساد والزبائنية والوصاية السورية والأجهزة الأمنية، وتروِّجون أنّ عهودَ الرئيس الحريري قد كافحتْ من أجل تطبيقها. وهدفُنا ليس «فتحَ الملفّات» (بالمعنى الثأري المتأخِّر المبتذَل)، وإنّما المشاركة في إعادة البناء على أسسٍ غير كاذبة. بَيْدَ أنّنا لن ننساق وراء التبرير «الكوثراني» بأنّ «الانتهاكات» التي سنأتي على ذِكْرها لم يكن الرئيسُ الراحلُ موافقًا عليها ـ وإلاّ فقد كان عليه أن يستقيلَ، أو أن يَفْضَحَها في أقلّ تقدير، بدلاً من أن يَسْكتَ عنها ويمرِّرَها، فيزيدَ

---

١ ـ قدّرتْ مجلةُ **Forbes** ثروتَه بـ ٤،٣ بليون دولار عام ٢٠٠٤، ويحتلّ المرتبةَ ١٠٨ بين أغنى أغنياء العالم.

٢ ـ **السفير**، ٢٢ شباط ٢٠٠٥.

٣ ـ **ملحق النهار**، ٢٧ شباط ٢٠٠٥.

٤ ـ **ملحق النهار**، ٢٧ آذار ٢٠٠٥.

٥ ـ التعبير الأوّل مستعار من كتاب نورمان فنكلستين: **صناعةُ الهولوكوست** The Holocaust Industry. أما التعبير الثاني فمستعارٌ من كتاب نوامْ تشومسكي: **تصنيعُ الإذعان** Manufacturing Consent.

٦ ـ إذاعة الشرق، ١٩ آذار ٢٠٠٥.

الفسادَ فسادًا والتسلُّطَ تسلُّطًا. ولنبدأْ بملفّ الحرية وحقوق الإنسان. إنّ النموذج الذي أرساه الرئيسُ المغفورُ له في هذا المجال هو مزيجٌ من نموذجيْن نظاميَّيْن: سعودي وسوري، لا «عَرَبْرالي» كما تفلسف البعضُ. فلنتذكَّرْ أنّه سيطر على معظم وسائل الإعلام والصحافة، فصَوَّرَتْه «مخلِّصًا اقتصاديًا للبنان.»[١] وعَمَد إلى «شراء شريحة واسعة جدًا من الإنتلجنسيا اللبنانية... في عملية إفسادٍ شاملة»[٢] حتى كاد الجوُّ الإعلامي برمّته يَتَسَعْوَد أو يتخلجن. وفي الوقت نفسه، عَمِلَتْ حكومتُه على «الحدّ من حريّة وسائل الإعلام البنّيّ من خلال تشريع الوسائل المؤيِّدة لسورية أو تلك التي تخصّ زعماءَ لبنانيين قريبين من دمشق،» بحسب البيان الذي أصْدرتْه منظمةُ «مراسلون بلا حدود» CSF في ١٩ أيلول ١٩٩٦ عَقِبَ قرار الحكومة السماحَ لأربع محطّات تلفزيونية وإحدى عشرة محطّة إذاعية فقط من أصل ٤٧ بالبثّ إلى حين «اكتمال دفتر الشروط.» وهكذا جاء السماحُ ـ بشكل أساسي ـ لوسائلَ تابعةٍ لطوائفَ وجهاتٍ سياسيةٍ معيّنة على سبيل المحاصصة الطائفية والزبائنية. وبين عاميْ ٩٦ و٩٨ (أثناء حكومات الحريري) تعرّضتْ حريةُ الفكر والتعبير لانتهاكاتٍ عديدة: فحَذَف الأمنُ العامّ أكثرَ من نصف فيلم «متحضّرات» للمُخْرجة رندة الشهّال. وصَدَر قرارٌ ظنّيّ يقضي بحبس مارسيل خليفة بتهمة «تحقير التقاليد الإسلامية» لغنائه قصيدةً تَردُ فيها آيةٌ قرآنيةٌ.[٣] وفي كانون الثاني ١٩٩٨ صَدَرَتْ دعوى تشهير ضدّ **الكفاح العربي** بسبب «إهانة» الملك فهد (في افتتاحيةٍ كُتبتْ عام ٩٥) وغُرِّم وليد الحسيني ٣٣ ألف دولار. وفي ٢٣ شباط ١٩٩٨صَدَرَتْ دعوى ضدّ شارل أيّوب ويوسف الحويك بسبب عمود صحفيّ في جريدة **الديار** تنال من الترويكا اللبنانية الحاكمة، وضدّ إيلي صليبا لرسمه في الجريدة نفسها كاريكاتورًا في ٣٠ أيلول ١٩٩٧ (أيّامَ حكم الحريري) «يتحدّى» القضاء اللبناني.[٤] وفي تشرين الثاني ١٩٩٨ التقى وفدٌ من «الرابطة العالمية للجرائد» WAN (التي تضمّ ناشرين ومحرِّرين من أوروبا وأميركا الجنوبية وآسيا) بالرئيس الحريري، وطالبه بإلغاء قوانين الصحافة الجائرة، فنفى الحريري وجودَ رقابة في لبنان، وأكّد أنّ بمقدور المرء أن يَنْقد «مِينْ ما كان وشُو ما كان،» فردَّ الوفدُ بتذكيره بالغرامات المفروضة على كلّ مَنْ يَنْتقد رؤساءَ الدول، فأجاب الرئيس أنّه يستحيل إلغاءُ القانون «قبل أن يصبح هناك ديموقراطيةٌ أكثر في الشرق الأوسط » ـ أيْ أنّ علينا أن ننتظر تزايُدَ مساحة الحريّات في السعودية وسورية والأردن وعراق صدّام مثلاً قبل أن نَسْمح لأنفسنا في لبنان بالديموقراطية «الكاملة»![٥] وهكذا يرمي الحريري بمسؤولية قانون الصحافة القمعيّ على الأنظمة العربية، مثلما يرمي وجيه كوثراني مسؤوليةَ الدَّيْن والفساد على «الطبقة السياسية اللبنانية» متناسيًا أنّ الحريري جزءٌ منها (بل على رأسها) وأنّه موافقٌ على منع انتقاد رؤساء الدول!

ومن بين حلقات انتهاك حرية التعبير في السنوات الحريرية الأخيرة: سَحْبُ جواز سفر الصحفي سمير قصير (٢٩ آذار ٢٠٠١) بسبب انتقاده عبر جريدة **النهار** اللواءَ جميل السيّد (المديرَ العامَّ للأمن العامّ) وقوى الأمن والمخابرات؛ وتوقيفُ السيِّد تحسين خيّاط (في ٩ كانون الأول ٢٠٠٣) بذريعة «علاقاته بإسرائيل» (في حين أنّه يُعْرف بمعارضته للرئيس الراحل، وبثّ محطّته التلفزيونية NTV تقريرًا عن فضيحة «بنك المدينة» وتقريرًا سابقًا «يسيء» إلى المملكة السعودية)؛ واقتحامُ قواتِ الأمن اللبنانية في ٥ أيلول ٢٠٠٢ لمحطة MTV وراديو جبل لبنان في خطوةٍ اعتبرتْها «لجنةُ حماية الصحافيين» CPJ (وهي منظّمةٌ مستقلّةٌ مركزُها في نيويورك) «تهديدًا خطيرًا لحرية الصحافة في لبنان» (بيان ٦ أيلول ٢٠٠٢)؛ ثم إغلاق المحطتيْن بذرائعَ اعتَرَفَ وزيرُ الإعلام نفسه آنذاك (الوزير غازي العريضي، أحدُ قادة المعارضة اليوم) بأنّها كانت سياسيةً أكثرَ منها قانونيةً؛[٦] واعتقالُ د. أدونيس العَكْرة وسَجْنُهُ ومصادرةُ كتابه الناقد للأجهزة اللبنانية والسلطات السورية. وكلُّ ذلك طبعًا، وغيرُه كثيرٌ، حَدَثَ أثناء حكم الرئيس الحريري الذي يتغنّى بعضُ المثقفين و«المعارضة» اليوم باحترامه لحرية التعبير!

والحقّ أنّنا لسنا هنا في وارد جَرْد كلّ الانتهاكات الصحافية والإعلامية التي حَفَلَتْ بها سنواتُ حكم الرئيس الراحل ـ بتبريرٍ منه أو تغاضٍ ـ لأنّ ذلك سيَضيقُ عنه مقالٌ واحد. ولكنْ يَكْفينا أن نُضيف إلى ملفّ الحريّات وحقوق الإنسان في «لبنان الرئيس الحريري» إصدارَه لقرار منع التظاهر خلافًا للدستور الكافل للحريات، وهو قرارٌ تمّ تدشينُه بمجزرةٍ عند جسر المطار عامَ ٩٣ ضدّ اتفاق أوسلو راح ضحيّتَها عشرةُ أشخاص. وفي تمّوز ١٩٩٥ قَمَعَتْ حكومتُه تظاهرةً أخرى (كنتُ مشاركًا فيها)، كما قَمَعَتْ في عام ١٩٩٦

---

١ ـ Tore Kjeilein, LexicOrient.com/e.o/hariri_r.htm.

٢ ـ داغر، مصدر مذكور.

٣ ـ سماح إدريس، الآداب ١١/١٢، ١٩٩٩.

٤ ـ Committe to Protect Journalists, 16 March 1998.

٥ ـ ليست المؤشّرات العربية الأخيرة مشجّعةً في هذا الصدد، بما في ذلك داخل الدول «العَرَبْرالية» مثل الكويت، حيث حُكِم على د. أحمد البغدادي بالسجن سنةً لانتقاده خططَ وزارة التربية زيادةَ حصص التعليم الديني في المدارس (راجع جريدة **الحياة**، ٢٧ آذار ٢٠٠٥).

٦ ـ تقرير «مراسلون بلا حدود» في ٢ كانون الثاني ٢٠٠٣.

تظاهرتيْن عمّاليتيْن. وأذْكر أنّنا في ذكرى مرور ٤٠ يومًا على احتلال العراق عامَ ٢٠٠٣ استَحْصلنا ـ كناشطين وجمعيّات مدنيّة ـ ترخيصًا من محافِظ بيروت الأستاذ يعقوب الصرّاف لإقامة حفل عزاء لشهداء العراق في ساحة الشهداء، لكنّ «أمْنَ شركة سوليدير» حاول مَنْعَنا بحجّةِ أنّ الأرض تخصّ الشركةَ ولا تَخْضع لمحافظة بيروت (!)، فأَصْرَرْنا على موقفنا بعد أن هَدَّدْنا بأن نقول أمام كاميرات التلفزيون إنّ شركة الحريري فوق القانون اللبناني، وأَقَمْنا العزاءَ رغم أنفِ أمنِ الشركة.

ويُمْكننا أن نضيف، علاوةً على منع التظاهر، أمورًا أخرى أَلْحَقتْ ضررًا فادحًا بملفّ الحريات وحقوق الإنسان أثناء حكم الرئيس الحريري، مثلَ تأييدِه لعقوبة الإعدام،[١] وإفشالِه قانونَ الزواج المدني الاختياري الذي كان سيشكّل في حال إقراره «أوّلَ مسعًى جدّيّ لتقريب الشقّة بين المواطنين.»[٢]

أمّا في ملفّ بناء الدولة والمؤسسات ومكافحة الزبائنية ومحاربة الوصاية السورية والمخابرات (وكلُّها من شعارات «المعارضة» اليوم) فالسجلّ الحريريّ ليس ناصعًا «حريريًا» هنا أيضًا. فالمعلوم أنّ حكومات وإدارات الرئيس الراحل كانت تَخْضع لمحاصصاتٍ طائفيةٍ وزبائنية هائلة، ولا يُمْكن تبرئتُه منها بحجّة «اضطراره» إليها، وإلاّ كان ذلك عذرًا أقبحَ من ذَنْبٍ بالنسبة إلى مَنْ يَطْرح نفسَه بديلاً جدّيًا عن «الغلط» : فنهبُ المال العامّ كان سُنَّةَ كثير من الوزارات والإدارات

أليس من المفترض أن يكون المثقف حافظًا للذاكرة، لا برغيًا في «صناعة الحريري» أو أداةً في «تصنيع الحريرية»؟

العامة، وذلك «في سياق تفاهم وتشارك عميقيْن مع مراكز المخابرات» (داغر). ولا نعتقد أنّ أحدًا كان يُجْبر الرئيسَ، مثلاً، على أن يعيِّن العاملين في شركاته الخاصة مسؤولين ووزراءَ في جهاز الدولة التي كان يقول إنّه يريدها منزّهةً عن المصالح: فالأستاذ بهيج طبّارة الذي عَيّنه وزيرًا للعدل كان أحدَ محاميه الخاصّين، والأستاذ فريد مكاري الذي عَيّنه وزيرًا للإعلام كان نائبَ رئيس «أوجيه» التي يَمْلكها الحريري، والأستاذ سهيل بموت الذي عُيِّن محافظًا لجبل لبنان كان مسؤولاً عن مصالح الرئيس في البرازيل. والأمثلة أكثرُ من أن تُحصى، بحيث يبدو جليًا أنّ حكومات الحريري متّهَمةٌ بتضارب المصالح conflict of interests لأنّه لم يَعْزلْ نفسَه حين كان في سدّة الرئاسة عن مصالحه التجارية الشاسعة.

وأما في ما يخصّ المشروعَ الإعماري تحديدًا، فالعَجَبُ كلّ العجب أن يَنْسى المثقفون اللبنانيون (أو معظمُهم) سلبياتِ ذلك المشروع بعد استشهاد الحريري! ففي الوسط التجاري (حيث المتظاهرون اليوم) صادرت الحكومةُ الحريريةُ هذه الأراضي في ما اعتبره البعضُ «أثمنَ اللُّقطات» في تاريخ المعاملات العقارية.[٣] ذلك أنّه في مقابل تحمُّلِ سوليدير كلَّ نفقات البنى التحتية في وسط بيروت المجدَّد، وَهَبَتِ الحكومةُ الحريريةُ تلك الشركةَ (التي يَمْلك الرئيسُ الراحلُ أكثرَ أسهمها) معظمَ أملاك تلك البقعة، وعَوَّضتْ كلَّ مالكٍ أصليّ بحصّةٍ من الشركة بَلَغَتْ في بعض الأحيان ما لا يتعدّى ١٥٪ فقط من قيمة الأملاك![٤] وحتى لو نسينا (ويجب ألاّ ننسى) المبانيَ التاريخيةَ الجميلةَ التي هُدِمتْ دون مبرِّر إلاّ توخّي توفيرِ كُلْفةِ الترميم (وإنْ حُوفِظَ على بعض المباني الرائعة)، فعلينا ألاّ ننسى أنّ إعادة إعمار الوسط التجاري والمطار والأوتوستّرادات ومعظم إنجازات الحريري الإعمارية الأخرى لم تأتِ من جيبه الخاصّ، كما يظنّ عامّةُ الناس للأسف الشديد، وإنّما جرّاءَ ديون هائلة يَدْفعها وسيَدْفعها الشعبُ اللبناني وبلغتْ أكثرَ من ٣٠ بليون دولار قبل خروج الحريري من رئاسة الحكومة. وهذا الرقم هو من أعلى أرقام المديونية في العالم نسبةً إلى عدد السكّان، علمًا أنّ كثيرًا من هذه الديون تُدفع إلى الدائنين بخدماتِ دَيْن عاليةٍ جدًا،[٥] وتَجْعل لبنانَ في القريب العاجل «لقمةً سهلةَ البلع لصندوق النقد الدولي.»[٦]

II ـ ولم يكتفِ بعضُ المثقفين اللبنانيين بأَسْطرةِ وتجميلِ السياسات الحريرية لخدمة «المعارضة» وتوحيدِ صفوفها المنتفخةِ بالانتهازيين الجدد، تحت راية الرئيس الراحل، بل رَوَّجوا أيضًا جملةً من الإيهامات السياسويّة في سبيل ذلك الغرض، كان أبرزَها:

ـ الإيهامُ بأنّ خروج «السوري» جاء نتيجةً للتظاهرات الحاشدة في ساحة الشهداء. وأمّا الحقيقة، كما نراها، فهي أنّ القوات السورية انسحبتْ تحت الضغط الأميركي العارم، خوفًا على مستقبل السلطة السورية نفسها. فالمعلوم أنّ الدخول السوري عام ١٩٧٦ إلى لبنان جاء بموافقةٍ أميركية، واستمرّ الوجودُ السوري المسلّح عندنا بمباركة أميركية، وكان يُمْكن

---

١ ـ Robert Fisk, **The Independent**, March 8, 2005.

٢ ـ داغر، مصدر مذكور.

٣ ـ Richard Carlson, **The Weekly Standard**, May 12, 2003.

٤ ـ Garry C. Gambill & Ziad Abdelnour, **Middle East Intelligence Bulletin**, July 2001.

٥ ـ Richard Carlson، مصدر مذكور.

٦ ـ نهلة الشهّال، **الحياة**، ٢٧ شباط ٢٠٠٥.

أن يستمرّ (بل أن يَزيدَ) لو وافقتْ سورية على ضرب حزب اللّه ومسايرة «خريطة الطريق» كما ذكّرْنا، حفاظًا على «ودّ» أميركا. وهذا، بالتأكيد، لا يَنْفي صدقَ ونزاهةَ ووطنيةَ الغالبية العظمى من المتظاهرين (لا القادة) الذين اندفعوا إلى الساحة تبرُّمًا من الوجود العسكري والمخابراتي السوري وتوقًا إلى معرفة حقيقة مرتكبي جريمة اغتيال الرئيس الحريري والمواطنين العشرين الآخرين، ولكنْ كان يُمْكن ألاّ تَحْدثَ هذه التظاهراتُ أصلاً لو مَنَعت قوى الأمن والجيش (بضوءٍ أخضر سوري ـ أميركي) التجمُّعَ منذ البداية ـ وهو ما لم يَحْدث لحسن الحظّ. ولذلك فإنّ اجتهادَ الأستاذ العزيز حبيب صادق بأنّ المعارضة الداخلية استَرْعَت انتباهَ الخارج «فدَوَّلَ الشأنَ المحلّي»[1] إنّما هو قَلْبٌ للتاريخ؛ ذلك أنّ القرار ١٥٥٩ جاء قبل الانتفاضة الجماهيرية المحلية، لا محصّلةً لها.

ـ الإيهامُ بأنّ التظاهرات الشعبية الكبيرة في ساحة الشهداء تعبيرٌ عن «انتصار العلمانية على التفرقة الطائفية.»[2] لماذا؟ ألمجرّد أنّ اللبنانيين، «مسيحيين ومسلمين،» اجتمعوا في تظاهرةٍ واحدة؟ ألمجرّد أنّ البعض حَمَلوا الصليبَ والهلال متعانقيْن؟ بصراحة، يا إخوان، كلّما رأيتُ هذيْن متعانقيْن رأيتُ الطائفيةَ (لا العلمانيةَ)، بل تراءى لي شبحُ حرب أهلية ـ وهذا بالتأكيد عكسُ انطباع الرفيق إلياس عطاالله الذي رأى في هذه التظاهرات «تبخُّرًا لندوب الحرب الأهلية.»[3] فالعلمانية هي تحديدًا ما يتجاوز هذيْن الرمزيْن في عملية البناء الوطني، وكلّما أَعَدْنا التركيزَ عليهما سَدَدْنا الآفاقَ أمام ما يتخطّاهما (أي المواطَنة اللبنانية)، ورَسَّخنا التفرقةَ بين اللبنانيين، وأَبْرزنا مدى بُعْدِنا بعضِنا عن بعض، بل وعَزَّزْنا عمليةَ التكاذب (الملقّبة عندنا بـ «التعايش»). إنّ اللبنانيين مواطنون، لا مجرّد «مسلمين ومسيحيين.» وتغنّي المعارضة بتوافق الطوائف في صفوفها يُناقض شعاراتِها هي نفسها؛ فالحرية والسيادة والاستقلال ضِمْنَ نظام «التوافق الطوائفي» انتقاصٌ لسيادةٍ وحريةٍ واستقلالِ الوطن والمواطن معًا، وإعلاءٌ لرؤساء الطوائف ولـ «سيادتهم» هُمْ على بقية اللبنانيين.

ـ الإيهام بأنّ نقّادَ الحريري قبل اغتياله الشنيع قد حَرَّضوا على قتله. وهذه أطروحةُ قادةِ المعارضة أساسًا، ولكنّ تبنّاها بعضُ المثقفين أيضًا. يقول الصديق زياد ماجد، مثلاً، إنّ تخوينَ الحريري والاتّهاماتِ الموجَّهة إليه بالعمالة هي «في السياق اللبناني تحريضٌ واضحٌ على القتل والاغتيال.»[4] وقد يكون ما ذَكَره صحيحًا لو اقتصر الأمرُ على التخوين والاتّهام بالعمالة، غير أنّ بعضَ مثقفي المعارضة راحوا يَسْتخدمون هذا المنطق لإدانة نقّاد الحريري «بمفعولٍ رجعيّ» ولتغطيةِ كلّ خطايا سياساته السابقة من أجل تعزيز قوة المعارضة الحاليّة. فصار مجرّدُ القول بتساوق مواقف الحريري قبيْل اغتياله، في قبولها للقرار ١٥٥٩، مع المخطّطات الأميركية ـ الأوروبية، اتّهامًا بالتخوين والتحريض على القتل وتسويغًا لمواقف المعارضة! ولكنْ ألم يكن ثمة تساوقٌ حقًا؟ المعارضون أنفسُهم يتحدّثون عن انتهاز «اللحظة الدولية المواتية» للقيام بهبّتهم الحالية، بل ويَعْترفون بلقاءاتهم مع الكونغرس وغير ذلك، فلماذا يُدان «المُوالُون» إنْ تحدّثوا عن تساوقٍ بين التحرّكِ الدولي وتلك الهبّة؟ ألا تمارس المعارضةُ والمثقفون المعارضون، في هذه الحال، نوعًا من الديكتاتورية المسبّقة على حرية الرأي والسِّجال بحجّةِ أنّ هذه الحرية تؤدّي إلى... القتل؟

ـ الإيهامُ بأنّ تسليمَ حزب اللّه سلاحَه إلى الدولة حمايةٌ له، وبأنّ «حاضنةَ» حزب اللّه الحقيقية هي الشعبُ اللبناني والدولةُ اللبنانية[5] بل والمعارضةُ الحالية.[6] والهدف من هذا «الحرص» الشديد على حزب اللّه إنّما هو ـ في حقيقة الأمر ـ رغبةُ المعارضة في تجاوب هذا الحزب مع تظاهراتها، وفكِّ «تبعيّته» لسوريّة، وتجاوُزِ «الشيعة» لقصورهم عن «الانخراط في المناخ السياديّ العامّ للبلاد.»[7] ولكنْ، بغضّ النظر عن اتّهام الشيعة في سياديّتهم (وهو ما استدعى بيانًا مرتبكًا من «مثقفين شيعة» أمثال جودت فخر الدين وجميل مروّة، مغزاه الأساسيُّ المبطَّن أنّهم، كشيعة، ليسوا مع حزب اللّه أو أمل بل مع ذلك «المناخ» أعلاه)، كيف يُمْكن إقناعُ المقاومة بذلك المنطق؟ فلو كانت الدولةُ حاميةً للبنان من الاحتلال، لما نَشَأتِ المقاومةُ أصلاً منذ أيام «الحرس الشعبي» أوائلَ السبعينيات! أمّا عن «حماية» المعارضة للمقاومة، كما يقول الأستاذ فادي توفيق[8] والمحامي ريمون بولس،[9] فنسأل: هل يحميها أمين الجميّل ودوري شمعون وسمير جعجع وميشال عون وجبران التويني مثلاً؟ هل مَنْ عَقَد اتفاقَ ١٧ أيار ضدّ المقاومة عام ١٩٨٣، ومازال يَمْدحه ويدافع عنه، يريد أن يَحْميَها اليوم؟ وهل مَنْ تحالَفَ مع العدوّ

---

١ ـ **ملحق النهار**، ٢٧ شباط ٢٠٠٥.

٢ ـ راغدة درغام، **الحياة**، ٤ آذار ٢٠٠٥.

٣ ـ جريدة **النهار**، ٢٥ آذار ٢٠٠٥.

٤ ـ **ملحق النهار**، ٢٧ شباط ٢٠٠٥.

٥ ـ زياد ماجد، المصدر السابق.

٦ ـ د. أحمد فتفت، تلفزيون المستقبل، ١٤ آذار ٢٠٠٥.

٧ ـ غسان جواد، **ملحق النهار**، ٢٧ شباط ٢٠٠٥.

٨ ـ ٩ ـ **ملحق النهار**، ٢٧ شباط ٢٠٠٥؛ جريدة **النهار**، ٢٥ آذار ٢٠٠٥.

الإسرائيلي، على امتدادِ عقدٍ كاملٍ، ضنينٌ بالمقاومة؟ وهل المحرِّض على استصدار القرار ١٥٥٩ الذي يَسْتهدف رأسَ المقاومة بالدرجة الأولى راغبٌ حقًّا في حماية المقاومة؟ وهل مُحْتقِرُ «الأغنام» و«الأكثرية غير النوعية» مُغْرَمٌ بالشيعة المسلحين؟ ثم كيف «نَحْمي» المقاومةَ ونجرِّدها من سلاحها في الوقت نفسه؟ لقد قال لنا د. عزمي بشارة أثناء زيارته بيروتَ إنّ ذلك يعني أمرًا واحدًا لا غير: تحويلُ حزب اللّه إلى أسرى في غوانتانامو!

إنّه لمن الصحيح جدًا أنْ لا سيادةَ مع بقاء سلاح غير سلاح الجيش اللبناني؛ فـ «الدولة لا تَستكمل مقوِّماتِ سيادتها وشرعيّتها من دون أن تَحْتكر وحدَها العنفَ...»[1] لكنْ إذا وَضَع حزبُ اللّه جناحَه العسكري «في تصرُّفِ الدولة اللبنانية» (كما يدعو زياد)، فإنّ أيّ سكوتٍ رسمي لبناني عن أيّ اعتداءٍ إسرائيلي سيَعْتبره اللبنانيون خيانةً لبنانيةً رسميةً واضحة. أمّا إذا ردّ الجيشُ على مثل ذلك الاعتداء، فستَعْتبر إسرائيلُ ذلك بمثابة قرار **رسمي** لبناني يُخوِّلها حقَّ الردّ على لبنان بأسره. إنّ إسرائيل لن ترعوي عن انتهاكِ لبنان، ولا عن تصفية قياداتِ المقاومة واحدًا واحدًا، إنْ لم يكن ثمة مَنْ يَرْدَعها ـ والمقاومةُ فعلاً (كما يقول ياسين) «عنصرُ ردع حقيقيٌّ لإسرائيل،» بل هي «الصيغة الفضلى حاليًا لحماية لبنان وسيادتنا ومياهِنا...» (كما يؤكِّد السيد نصر الله في «المنار» عشيّةَ ١٦ آذار). إذن، يجب إرساءُ تفاهمٍ رسمي ـ شعبي لبناني على إبقاءِ سلاح المقاومة من أجل الدفاع عن لبنان، على الأقلّ إلى حين نضوج «تسوية» إقليميةٍ موقّتةٍ ما. ومن جديدٍ نكرِّر أنْ لا سيادةَ حقيقيةً بوجود سلاحٍ غيرِ سلاح

لم يكتفِ بعضُ المثقفين اللبنانيين بأسطرة السياسات الحريرية لخدمة «المعارضة» بل روّجوا أيضاً سلسلة من الإيهامات السياسوية في سبيل ذلك الغرض من مثل «انتصار العلمانية» والقول بأنّ «المعارضة» حاضنة حزب الله

الجيش والأمن الداخلي اللبناني، غير أنّه ثمة ضرورةٌ اليومَ، في هذا المناخ الذي تَمْثل فيه الإدارةُ الأميركيةُ وحشًا كاسرًا، «للدفاع عن المنطقة وللدفاع عن المدافعين عنها.»[2]

❖ ❖ ❖

انتهيتُ من كتابة الصفحات السابقة في ٢٨ آذار، ولم يكن الرئيس كرامي قد نَجَحَ في تشكيلِ حكومةِ اتحادٍ وطنيّ أو غيرِ ذلك، بل كان يميل إلى الاعتذار عن رئاسة الحكومة. وصَدَرَ تقريرُ «لجنة تقصّي الحقائق» في جريمة اغتيال الحريري والضحايا الآخرين محمِّلاً دمشقَ «المسؤوليةَ الأوليةَ عن التوتّر السياسي الذي سَبَقَ الاغتيالَ،» ويُطالب بتشكيل لجنة تحقيق دولية ولكنْ بعد «إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية اللبنانية» التي يُحمِّلها التقريرُ (هي والاستخبارات السورية) «المسؤوليةَ الأوليةَ عن نقص الأمن والحماية والقانون والنظام في لبنان.» ويَذْكر التقريرُ صراحةً «أنّ الأجهزة الأمنية اللبنانية خَفَضَتْ عددَ فريق الحماية الخاصّ بأمن الحريري من ٤٠ شخصًا إلى ٨ أشخاص» بعيْد تركه رئاسةَ الحكومة، فوفَّرَتْ بذلك «بيئةً ملائمةً لاغتياله» عبر تفجيرٍ «فوق الأرض.» ويَلُوم التقريرُ الأجهزةَ بسبب إعطائها الأولويةَ للحفاظ على «الأدلّة» بدلاً من إنقاذ الضحايا، وبسبب سماحها لأشخاص «مجهولين» بالدخول إلى موقع الاغتيال دون تسجيل أسمائهم، وبسبب وضعها أجزاءً من شاحنة ميتسوبيشي (تَشْتبه الأجهزةُ بضلوعها في العملية) داخل حفرة التفجير **بعيْد** الاغتيال.

ولكنْ بغضّ النظر عن نتائج لجنة التحقيق الدولية العتيدة، وبغضّ النظر عن تركيبة الحكومة القادمة ونوعيّتها، فإنّه يبدو لي أنّ عليْنا أن نَضْغط باتجاه عقد مؤتمرٍ وطنيّ للحوار يُشْرف على تنفيذ اتفاق الطائف بشقّيْه: الانسحاب السوري «اللائق،» والإصلاح الداخلي ـ ولاسيّما عبر قانون انتخابي قائم على النسبية خارج القيد الطائفي.

ومن مهامّ هذا المؤتمر (الذي يَقْترح الحزبُ الشيوعيُّ اللبناني أن يتمّ في مجلس النوّاب وبدعوةٍ من هذا المجلس) طَرْحُ موضوع المخيّمات الفلسطينية في لبنان تحت سقف القرار ١٩٤ الخاصّ بعودة اللاجئين، بحيث يُتَّفق على تأمين حقوقهم المدنيّة الكاملة إلى حين عودتهم، وربما على تشكيل قوةٍ فلسطينية تَحْمي المخيّمات وتكون جزءًا من الجيش اللبناني (كما هو الوضعُ في المخيّمات الفلسطينية في سورية) ـ وهذا هو اقتراح السيد حسن نصر الله. ومن مهامّ المؤتمر الوطني أيضًا الاتفاقُ على حماية المقاومة الوطنية اللبنانية، بعدِّها جزءًا لا يتجزّأ من السياسة الدفاعية اللبنانية؛ ومن المُفْرح أن يؤكِّد وليد جنبلاط قبل ثلاثة أيام من إرسال هذا العدد إلى المطبعة أنّه ضدّ فتح ملفّ سلاح حزب الله قبل تحرير شبعا (ونتمنّى أن يَثْبت عند هذا الموقف). وأخيرًا لا آخرًا، على هذا المؤتمر أن يَطرح أُسُسَ علاقات لبنانية ـ سورية جديدة، ثقافيةٍ واقتصاديةٍ وأمنيةٍ...، قائمةٍ على الأخوّة والندّيّة والتحالفِ الوثيقِ لمواجهة المخطّطات والاعتداءات الأميركية والإسرائيلية.

هذا... أو المزيد من الأخطار التي تهدِّد حريّتنا وسيادتَنا واستقلالَنا في لبنان وسورية معًا!

بيروت

سماح إدريس

كاتب من لبنان.

١ ـ ياسين الحاج صالح، **ملحق النهار**، ٢٧ شباط ٢٠٠٥.

٢ ـ جوزيف سماحة، **السفير**، ٥ آذار ٢٠٠٥.